14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

www.14october.com

حين تصبح الصحة مشروع دولة لا جهد وزارة

بقلم د/عبدالرقيب الحيدري*

في ظل الظروف التي مر بها اليمن خلال السنوات الماضية، لم يكن القطاع الصحي يعمل في بيئة طبيعية أو مستقرة. فقد واجهت المستشفيات والمرافق الصحية تحديات كبيرة، من ضعف التمويل، وتراجع الموارد، واتساع الاحتياج، وزيادة الضغط على الخدمات، إلى الاعتماد الواسع على الدعم الخارجي والمنح الطارئة. ومع ذلك، ظل هذا القطاع حاضرا في حياة الناس، يحاول أن يحافظ على الحد الأدنى من الخدمة، ثم ينتقل تدريجيًا إلى خطوات أكثر تنظيمًا واستدامة.

وخلال الفترة الماضية، برزت جهود وزارة الصحة العامة والسكان في أكثر من اتجاه. لم تكن الجهود محصورة في إدارة الاحتياج اليومي فقط، بل اتجهت نحو بناء مسار إصلاحي أوسع، يقوم على تقوية المؤسسات الصحية، وتحسين الخدمات النوعية، وتوسيع الشراكات، والبحث عن مصادر تمويل أكثر استقرارا ، بما يجعل المواطن هو المستفيد الأول من أي قرار أو توجه.

وتأتي القرارات الجمهورية الأخيرة بترفيع عدد من المستشفيات إلى هيئات، وإصدار قرارات بقيادات صحية ومراكز نوعية، كواحدة من ثمار هذا المسار. فترفيع المستشفيات إلى هيئات لا ينبغي النظر إليه باعتباره اجراء اداريا فقط، بل خطوة باتجاه تمكين هذه المؤسسات من إدارة أفضل، ومرونة أكبر، وقدرة أوسع على التخطيط، واستقطاب الدعم، وتطوير الخدمات. وهذا ما يحتاجه القطاع الصحي اليوم؛ مؤسسات قادرة على العمل، لا مجرد مرافق مثقلة بالاحتياجات.

وفي هذا السياق، يبرز مركز القلب وزراعة الكلى في تعز كنموذج مهم للخدمات النوعية التي أصبحت قريبة من المواطن، في مدينة عانت كثيرا من آثار الحرب والحصار والضغط السكاني الكبير. فما تحقق في هذا المركز من خدمات في جراحة القلب، والقسطرة، وزراعة الكلى، ثم التوجه نحو خدمات أكثر تقدما ، بما في ذلك زراعة الكبد، يمثل نقلة طبية لا تخص تعز وحدها، بل تعطي رسالة أوسع بأن بناء الخدمة التخصصية داخل اليمن ممكن متى ما توفرت الإرادة، والإدارة، والكادر، والدعم المؤسسي.

كما أن الحديث عن قرب إدخال خدمة علاج السرطان بالإشعاع يمثل خطوة بالغة الأهمية إذا ما اكتملت متطلباتها الفنية والتشغيلية. فمرضى السرطان من أكثر الفئات معاناة بسبب كلفة العلاج، وطول السفر، وصعوبة الانتظام في الجلسات. وإدخال مثل هذه الخدمة داخل البلاد لا يعني إضافة جهاز أو قسم جديد فقط، بل يعني تخفيف رحلة ألم طويلة على المرضى وأسرهم، وتقليل الحاجة إلى السفر، وتعزيز ثقة المواطن بقدرة المؤسسات الصحية الوطنية على تقديم خدمات متقدمة.

ومن الجوانب المهمة التي تستحق الإشارة ايضا ، توجه وزارة الصحة نحو توطين الصناعات الدوائية ودعم الإنتاج المحلي. فهذا التوجه لا يرتبط بالاقتصاد وحده، بل يرتبط بالأمن الصحي والدوائي للبلد. فكلما توسعت قدرة اليمن على إنتاج جزء من احتياجاته الدوائية محليًا، تقلصت هشاشة السوق أمام الأزمات، وتحسنت فرص توفير الأدوية الأساسية، وأصبح القطاع الصحي أقل عرضة للتقلبات الخارجية. ومن هنا تبدو جهود الوزارة في هذا الملف جزءًا من رؤية أوسع لبناء نظام صحي أكثر قدرة على الصمود.

ولعل من أهم التحولات التي شهدها القطاع الصحي مؤخرًا صدور القرار الجمهوري بإنشاء صندوق الصحة، بالشراكة مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن. وجاء هذا التوجه بعد أن أثبتت السنوات الماضية أن الاعتماد الكامل على التمويلات الخارجية المتقطعة لا يكفي لبناء قطاع صحي مستقر. فالخدمة الصحية تحتاج إلى تمويل مستدام، وإلى آلية منظمة تدعم تشغيل المرافق، وبناء قدرات الوزارة، وتحسين الجاهزية، وضمان استمرار الخدمات الأساسية والنوعية.

إن صندوق الصحة يمثل تفكيرا مختلفا في إدارة الملف الصحي؛ تفكيرا ينتقل من انتظار التمويل إلى صناعة أداة وطنية أكثر تنظيمًا لاستدامة الخدمة. كما أنه يعكس عمق الشراكة اليمنية السعودية في قطاع يمس حياة الناس بصورة مباشرة. فالدعم في المجال الصحي لا يقتصر أثره على المستشفيات، بل يصل إلى كل أسرة تبحث عن علاج، وكل مريض ينتظر خدمة، وكل محافظة تحتاج إلى مرفق يعمل بكفاءة.

وفي الإطار نفسه، يأتي صدور القرار الرئاسي المتعلق بتنظيم ملف الجرحى باعتباره خطوة إنسانية ووطنية مهمة. فالجرحى يحتاجون إلى منظومة رعاية واضحة، تبدأ من الحصر والتقييم، ولا تنتهي عند العلاج والتأهيل والمتابعة. وهذا الملف لا يمكن التعامل معه بإجراءات متفرقة أو حلول مؤقتة، بل يحتاج إلى إدارة مؤسسية تراعي حق الجريح، وتحفظ كرامته، وتنظم العلاقة بين الجهات المعنية. وهنا يبرز الدور الصحي باعتباره دورا محوريا في تقديم الرعاية، والتأهيل، والتنسيق، وضمان أن تتحول التضحيات إلى التزام رسمي منظم.

إن ما تحقق خلال السنوات الماضية لا يمكن فصله عن قيادة وزارة الصحة لهذا المسار، بقيادة معالي وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم محمد بحيبح. فقد جاءت كثير من هذه الخطوات نتيجة متابعة وتراكم وجهد مؤسسي، لا نتيجة قرار منفرد أو لحظة عابرة. وقد كان واضحا أن الوزارة تحاول الانتقال من التعامل مع الأزمة كواقع دائم، إلى بناء أدوات تساعد القطاع الصحي على الصمود والتطور.

ولا يعني ذلك أن التحديات انتهت، أو أن الطريق أصبح سهلا. فالقطاع الصحي لا يزال بحاجة إلى موارد أكبر، وكوادر أكثر استقرارا ، وبنية تحتية أقوى، ونظام تمويل أوسع، وعدالة أكبر في توزيع الخدمات بين المحافظات. لكن المهم أن هناك مسارا بدأ يتشكل، وأن هناك قرارات ومشاريع وخدمات نوعية بدأت تضع أساسًا يمكن البناء عليه.

كما أن هذه الجهود ما كانت لتصل إلى هذا المستوى لولا الدعم السياسي من فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ودولة رئيس مجلس الوزراء، اللذين منحا الملف الصحي مساحة مهمة ضمن أولويات الدولة. فصدور القرارات الجمهورية، ودعم مسارات الإصلاح، وتبني الشراكات الاستراتيجية، كلها مؤشرات على أن الصحة لم تعد تعامل كقطاع خدمي فقط، بل كملف وطني مرتبط بحياة المواطن وبحضور الدولة وثقة الناس بمؤسساتها.

إن المواطن لا يقرأ كل التفاصيل الإدارية، ولا يتابع كل الاجتماعات والقرارات، لكنه يشعر بالنتيجة حين يجد خدمة أقرب، أو دواء متاحا ، أو مركزا نوعيا يعمل، أو مريضا كان سيغادر للعلاج في الخارج ثم وجد فرصة للعلاج داخل بلده. ومن هنا تكتسب هذه الجهود قيمتها الحقيقية؛ لأنها تقترب من احتياج الناس، وتترجم القرارات إلى أثر.

اليوم، يبدو القطاع الصحي أمام مرحلة مختلفة، عنوانها الانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء الاستدامة، ومن الاعتماد الكامل على الدعم الطارئ إلى البحث عن أدوات تمويل أكثر ثباتًا، ومن بقاء الخدمة بصعوبة إلى تطوير خدمات نوعية داخل البلاد. وهذا المسار، رغم صعوبته، يستحق الإسناد والتقدير؛ لأنه يمس الإنسان أولًا، ويعيد الاعتبار لفكرة أن الصحة حق أساسي، وأن بناء الدولة يبدأ من خدمة المواطن.

وإذا كان من إنصاف واجب، فهو أن تُقرأ هذه الجهود ضمن سياقها الصعب. ففي بلد أنهكته الحرب، يصبح استمرار الخدمة إنجازًا، وتطويرها خطوة شجاعة، وتوطين الدواء رؤية بعيدة، وإدخال الخدمات النوعية رسالة أمل، وإنشاء صندوق للصحة بداية لتفكير مستدام. وبين هذه المسارات كلها، تتضح ملامح جهد صحي متراكم، تقوده وزارة الصحة، وتحظى بدعم القيادة السياسية والحكومة، وتستند إلى شراكات صادقة، وفي مقدمتها الشراكة مع المملكة العربية السعودية.

هذه ليست نهاية الطريق، لكنها بداية أكثر نضجا لمسار صحي يحتاجه اليمنيون، ويستحقون أن يلمسوا أثره في المستشفى، وفي الدواء، وفي المركز التخصصي، وفي خدمة تحفظ كرامتهم وتخفف معاناتهم.

* وكيل وزارة الصحة المساعد لقطاع السكان

الواجب الأخلاقي والخسارة العامة

أحمد ناصر حميدان

تمر المجتمعات بأوقات يصبح فيها الموقف الأخلاقي أهم من أي موقف سياسي. ففي اللحظة التي تُرتكب فيها جريمة بحق الضعفاء، أو تُنتهك فيها كرامة الإنسان، أو تُستهدف قيم المجتمع، لا يعود السؤال: "مع من أنت؟"، بل يصبح السؤال الحقيقي: "أين ضميرك؟"

إن أخطر ما يصيب أي مجتمع ليس الانقسام السياسي، بل أن يتحول هذا الانقسام إلى غطاء يبرر الصمت عن الجرائم أو يخفف من بشاعتها. فالسياسة بطبيعتها مجال للاختلاف، أما الأخلاق فهي القاسم المشترك الذي يحفظ للمجتمع إنسانيته. وعندما يسقط هذا القاسم، يخسر الجميع، مهما اعتقد كل طرف أنه انتصر.

لقد أثبت التاريخ أن المجتمعات القوية ليست تلك التي تخلو من الخلافات، وإنما تلك التي تتوحد عندما تُمس قيمها الأساسية. فلا يمكن بناء مستقبل آمن إذا أصبح الدفاع عن الجناة أو تبرير الانتهاكات جزءاً من الاصطفاف السياسي، لأن من يبرر الخطأ اليوم بدافع الولاء، قد يجد نفسه أو أسرته غداً ضحية للخطأ نفسه.

عدن، بما تمثله من تاريخ مدني وثقافة منفتحة وهوية اجتماعية متماسكة، لم تكن يوماً مدينة تقبل بانهيار منظومتها الأخلاقية. وقد واجه أبناؤها عبر مراحل مختلفة كل ما رأوا فيه تهديداً لقيم المجتمع، ليس بدافع التعصب، بل انطلاقاً من شعورهم بالمسؤولية تجاه مدينتهم ومستقبلها.

إن الواجب الأخلاقي يفرض على الجميع، مهما كانت انتماءاتهم، أن يدينوا كل جريمة، وأن يطالبوا بمحاسبة كل من يثبت تورطه، وأن يرفضوا تحويل الانتماء السياسي إلى حصانة ضد المساءلة. فالدول لا تُبنى بالمجاملة، والمجتمعات لا تُحمى بالتبرير، وإنما بالعدل وسيادة القانون.

إن الخسارة العامة تبدأ عندما يموت الضمير، وعندما يصبح الحق تابعاً للهوية السياسية لا للمبدأ. وعندها لا يكون الخاسر طرفاً دون آخر، بل يخسر المجتمع أمنه، وتخسر الدولة هيبتها، وتفقد العدالة معناها.

ولهذا، فإن أعظم ما يمكن أن نقدمه لعدن ولأي مجتمع هو أن نجعل الأخلاق فوق السياسة، والعدالة فوق الولاءات، والإنسان فوق كل الحسابات الضيقة. فالأوطان لا يحميها المتحيزون، وإنما يحميها أصحاب الضمائر الحية.

سالم.. يا سالم

أحمد الجعشاني

طالما كنت أقول أو هكذا أظن أن وزارة العمل والخدمة المدنية وتأمين المعاشات هي الوزارة الأم لكل الوزارات، أي أنها محور الوظائف الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، فهي المنوطة أولا بمنح الوظائف لكل مخرجات التعليم، وهي المسؤولة عن منح الوظيفة العامة لكل متقدم من خلال لجنة المفاضلة، إن كنا نتذكرها سابقا، فهي التي تقرها، وهي أيضا من تمنح العلاوات السنوية والترقيات لكل موظف، وهي أيضا المسؤولة عن بلوغ الموظف سن التقاعد وفق القانون وآلية الوزارة.

وبما أن الوزير سالم العولقي قد حظي بسمعة طيبة لدى الأغلبية من الناس قبل توليه منصب وزير الخدمة المدنية والتأمينات منذ استقالته الشهيرة من رئاسة الهيئة العامة للأراضي بعدن، وما أثير حولها من جدل وصخب إعلامي أثار موجة من التساؤلات عن عرقلة مساره الإصلاحي في محاربة الفساد والقيام بإصلاحات إدارية تبناها بعد تعيينه رئيسا للهيئة في أبريل ٢٠٢٥م، كنت أتمنى أن يكون هو الشخص المطلوب في عملية الإصلاح الإداري، خاصة في هذه الوزارة المهمة التي تتبلور فيها كل القضايا الإدارية لكل الوزارات، مثل التعيينات التي تتم خارج علم الوزارة ودون أي لجان مفاضلة للشخص المناسب في المكان المناسب، بل تعتمد على المحسوبية والأقارب والوساطة وخارج نطاق الوزارة، إضافة لقضايا الفساد والتلاعب في ملف عقود العمل المؤقتة التي تبرمها الوزارات والمؤسسات مع أقارب وأصحاب ومحسوبيات دون أي مسوغ قانوني ودون الرجوع إلى وزارة الخدمة المدنية، وقضايا توظيف الأبناء محل الآباء بدلا من الأكفاء، وكيف تتم.. وأشياء أخرى كثيرة لا يتسع المجال هنا لذكرها.

الجدير بالذكر أن الكثيرون سألوني هل يستطيع هذا السالم، وهو المشهود له بالكفاءة، أن ينتشل هذه الوزارة من التبعية وإنصاف الوظيفة العامة، وأن لا تتم تعيينات إلا وفق لجان المفاضلة في الوزارة، وأن يعيد إلى الوزارة دورها السابق في التعيينات الوظيفية ومنح الدرجات وفق السلم الوظيفي المتبع لديها.

نامل جميعا أن يعطي الوزير سالم العولقي كل ذي حق حقه.

كما نأمل أن تكون الوزارة هي المرجعية في القول الفصل للوظائف العامة، وليس كل وزير يعين أقاربه وأصحابه وجيرانه ثم يرسل خطاب إشعار فقط إلى وزارة الخدمة المدنية أن فلانا تم تعيينه ويرجى اعتماده... هكذا تسير الأمور.

قد سألني بعض الموظفين هل بدل المعيشة الـ 20% ستخصم منها الضريبة، والبعض يسأل هل القرار يشمل المتقاعدين، لا شك أنها أسئلة شائعة بين الناس الذين يجهلون القانون، ماذا لو وضح الأخ الوزير سالم العولقي وزير الخدمة المدنية والتأمينات حول هذه الأسئلة لكافة الناس؟.

هناك أمور كثيرة يجب إيضاحها للناس حتى لا تضيع حقوقهم ومستحقاتهم كما حدث لبعض المتقاعدين المدنيين من الذين شملتهم التسوية الرئاسية، حيث استوقفني أحد المتقاعدين من الذين استبعدوا من الوظيفة ثم عادوا ولكن بمعاش هزيل جدا لا يتجاوز أربعين الف ريال يمني، قال نحن من الذين شملتهم التسوية بالقرار الرئاسي إلا أن أسماءنا سقطت عند استلام التسوية، وقالوا لنا البقية في الدفعة الثانية، مرت إلى الآن سنتان منذ استلام هذه التسوية ونحن لم نستلم شيئا، وسألني أيضا هل نحن ضمن العلاوة المعيشية الـ 20 % التي أقرتها الحكومة لكافة موظفي الدولة لتحسين المعيشة، وهل ستضاف ضمن الماش الحالي «الأربعين الألف» أم ستؤجل حتى تتم تسوية المبعدين المدنيين الذين لم تتم تسوية معاشهم في الدفعة الثانية.

الأخ سالم العولقي وزير الخدمة المدنية والتأمينات لم يمض على توليه كرسي الوزارة سوى ستة أشهر، ربما لم تكن كافية للاطلاع على كل الملفات المتعثرة في الوزارة والتي هي بحاجة إلى مراجعة منه، ولا نعلم بعد هل اطلع على ملف التسوية الخاص بالمبعدين المدنيين، ولماذا توقفت اللجنة القضائية عن استئناف عملها وتسوية أوضاع البقية الباقية من المبعدين المدنيين، هناك الكثير من الأسئلة تحتاج إلى إجابة منه وتوضيح لأولئك المتقاعدين المدنيين الذين يستلمون فتات المعاش الزهيد «أربعين ألف» والبعض منهم «ثلاثين الف ريال يمني».. هل يعقل أن هذا معاش تقتات منه أسرة شهرا كاملا؟!

تلفزيون عدن.. تاريخ تنويري افتقدناه

د. محمد علي عوض

تلفزيون عدن هذا الصرح الإعلامي الكبير يعد من أوائل قنوات الإعلام المرئي التي ظهرت في الوطن العربي حيث بدأ البث في الحادي عشر من سبتمبر عام 1964م، اي عقب قيام ثورة الرابع عشر من أكتوبر عام 1963م وكان حينها يبث بالأبيض والأسود.

أراد المستعمر البريطاني من افتتاح تلفزيون عدن في تلك الفترة إلهاء جماهير الشعب عن قضيته النضالية وعدم المشاركة الفاعلة في الكفاح المسلح.

في تلك الحقبة لم يكن الارسال التلفزيوني يغطي سوى بعض الأحياء الآهلة بالسكان في مدينة عدن وبالذات حيث يوجد جنود وعائلات القوات البريطانية.

جاء الثلاثون من نوفمبر 1967م ونال جنوب الوطن استقلاله الناجز بفضل تضحيات ابنائه وتشكلت الحكومة التي كان من أولوياتها الاهتمام بالقناة التلفزيونية باعتبارها واحدة من أهم وسائل الإعلام الجماهيري لنشر الوعي والعلم والمعرفة والترفيه وغرس القيم الاخلاقية والجمالية الراقية .. مر تلفزيون عدن بالعديد من مراحل التطوير منها إنشاء مبنى الاذاعة والتلفزيون في مدينة التواهي عام 1979م وتم تجهيزه أبيض أسود وضم ثلاثة استوديوهات.

في أوائل الثمانينيات بدأ البث الملون وجرى التعامل مع الأقمار الصناعية عبر المحطة الأرضية للاتصالات التي وفرت امكانية استلام الأخبار ذات الطابع السريع ونقل الأحداث والفعاليات العالمية.

وكان إدخال عربات النقل الخارجي عام 1981م من أهم التطورات الهامة التي شهدها التلفزيون مما زاد من وتيرة العمل الميداني ومن ذلك النقل الحي والمباشر للمباريات الرياضية وغيرها من الفعاليات السياسية والاجتماعية داخل الوطن، وتم استحداث بعض الوسائل المؤقتة لإيصال البث التلفزيوني لعدد من المدن الرئيسية في بعض المحافظات.

كان لتلفزيون عدن الدور الكبير في تبني كثير من القضايا المحلية منها والدولية والكثير من البرامج المتنوعة رغم الامكانيات المحدودة التي صاحبت عمله حينها.

لقد انتج هذا الصرح الإعلامي الكثير من الكوادر المؤهلة والمدربة التي تربت وترعرعت في هذه القناة منذ انشائها أمثال المذيعتين المبدعتين أمل بلجون وسميرة أحمد وكثير من مبدعي القناة في كل الاختصاصات أمثال صالح الوحيشي ومحسن يسلم ومحمد غانم وغيرهم ولا ننسى هنا المذيعة المتألقة نرجس عُباد التي امتعت جمهور المشاهدين ببرنامجها الرائع (طوف وشوف).

وفي مراحل لاحقة شهد تلفزيون عدن العديد من الأنشطة الملموسة في مجال التجديد للخارطة البرامجية ودورات الصيانة للأجهزة رغم قلة الامكانيات ومحدوديتها وكل ذلك بفضل ثبات واصرار عاملي القناة على الظهور بأزهى حُلة.

تعرض تلفزيون عدن واذاعتها لنكسات واضرار فادحة نتيجة الحرب الظالمة التي شنت علينا عام 1994م وما تلاها من ارهاصات ومشاكل .. لكنه ظل شامخاً ثابتاً ومقاوماً لكل التقلبات بفضل الجهود الجبارة التي بذلها كوادره المحليون.

تلفزيون عدن يعد منبراً إعلامياً وتاريخاً عريقاً حيث كان رابع تلفزيون في الوطن العربي .. كان شعاعاً مضيئاً في سماء عدن وله بصمة قوية في تاريخ المدينة .. فهو معلم من معالمها التاريخية والثقافية والتنويرية وواكب كل المراحل التي مرت بها المدينة.

لقد لعب دوراً هاماً في ايصال رسائل جادة للقيم والمبادئ فهو لسان الشعب والرئة التي يتنفس بها من خلال البرامج الجماهيرية التي تعكس واقع الحياة في مختلف المجالات من برامج أطفال وأسرة وبرامج صحية وسياسية وثقافية وفنية متنوعة .. وغيرها.

تلفزيون عدن موروث ومخزون ثقافي تعرض للإهمال وعدم الرعاية، لأكثر من عشرة أعوام وتلفزيون عدن يغيب عنا اصبح مبناه مجرد اطلال .. توقف البث إثر اجتياح الحوثيين للعاصمة عدن عام 2015م ومن حينها وحتى اللحظة صمت تلفزيون عدن وسلبت ارادته، لم يتوقف في ظل المعمعة التي تمر بها البلاد في تاريخه لم يتوقف إلا عندما توقف الزمن.

تلفزيون عدن هو إرث تاريخي يجب الاهتمام به واعادته للحياة .. وحالياً هناك جهود جبارة تبذل من قبل قيادتنا السياسية لبث الروح في هذا الصرح الشامخ، فالعمل جار على قدم وساق لانتشاله من الوضع المزري الذي حل به حيث يجرَي إعادة ترميم المبنى واصلاحه وتأهيله ليكون جاهزاً للنهوض مرة اخرى والعودة من تحت الركام.

لقد افتقدناه كثيراً ونتمنى عودته قريباً.